الأوضاع المجتمعية وأثرها على التعليم الأساسي في مصر

الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٩

إعـداد/ فاطمة مصطفى أمين عياد

من البديهي أن تنعكس الأوضاع المجتمعية في مصر خلال فترة الدراسة على التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة، فالتعليم يتفاعل مع حركة المجتمع إما سلبًا أو إيجابًا صعودًا أم هبوطًا، ولقد شهدت مصر تقلبات حادة في خريطتها الاقتصادية وتوجهاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية منذ منتصف القرن العشرين خاصة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وإنهائها للنظام الملكي وتقويض أركانه، حيث انعكست توجهات النظام الجديد على الخريطة الاجتماعية وتأثر البناء الاجتماعي بشدة بعد إزاحة قوات الاحتلال وطبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية.

وبعد تراجع دور الرأسمالية المصرية والمُتمصرة والأجنبية وعزوفها عن المشاركة في خطط التنمية التي طرحها الضباط الأحرار بعد توليهم السلطة في نفس الوقت الذي كانت المعركة تدور بين المعسكرين الغربي والشرقي وبين الأيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية، كلٌ يحاول استقطاب دول العالم الثالث ومصر في القلب منها، وكان لتقلب مصر بين اتباع نظرية التنمية المُعتمدة على الذات الرافضة للتبعية من ناحية واندفاعها إلى أحضان الرأسمالية الغربية بعد رحيل عبد الناصر من ناحية أخرى أثره الكبير على الأوضاع المجتمعية وعلى فلسفة التعليم.

ونظرًا لأهمية هذه المرحلة الدقيقة وما طرأ عليها من تطورات وأحداث مهمة، وجب دراسة هذه الأحداث، حيث يتم فيها توضيح الأوضاع المجتمعية في مصر من خلال أربعة نقاط هي: الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية، ثم الأوضاع السياسية، وأخيرًا الأوضاع الثقافية، وفي نهاية الفصل ستوضح الدراسة أثر هذه الأوضاع على التعليم الأساسي في مصر، وسيتم عرض بداية الفصل من خلال الآتي:

أولاً – الأوضاع الاقتصادية:

لعل المتتبع للتطورات الدولية والإقليمية التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يرصد عديدًا من المتغيرات التي شكل الجانب الاقتصادي منها المحورالرئيسي خاصة في القرن الحادي والعشرين[١]ومن هذه المتغيرات نرصد:

١. مرحلة الاقتصاد الموجه.

والتي اتجهت الدولة بها في زمن عبد الناصر إلى تعظيم دور الدولة في العملية الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد المصري اقتصادًا موجهًا يستند على التخطيط المركزي، وإلى قطاع عام كبير، الأمر الذي مكن عبد الناصر من النهوض بمصر وبالاقتصاد المصري حيث كانت أهم الإجراءات في ذلك: إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي انتفع به الفلاحون والمُعدمون، وتأميم قناة السويس، ووضع برنامج للتصنيع، ثم إصدار الخطة الخمسية التي حققت نجاحًا في كافة مجالات وأنشطة الدولة الاقتصادية، إلى أن حلت هزيمة، عام١٩٦٧، التي غيرت من أحوال البلاد[٢].

وحاولت الدولة في بداية حكم عبد الناصر وحتى، عام ١٩٥٧، تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتعالج الفجوة الاستثمارية والنقص في رءوس الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية، لكن الرأسمالية العالمية رفضت الإسهام في دعم الاقتصاد المصري، مما أدى لاتجاه الدولة إلى تمصير الشركات والمصالح والبنوك الأجنبية[٣].

٢. الانفتاح الاقتصادي والتبعية للغرب.

أما خلال الأربعين عامًا الماضية وتحديدًا بعد انقلاب السادات على سياسة عبد الناصر سواء الداخلية أم الخارجية، فقد عانى الاقتصاد المصري من سياسة "الانفتاح الاقتصادي"، التي غيرت بالقوانين أرقام(٤٣) لعام ١٩٧٤، في شأن نظام الاستثمار ورأس المال العربي والأجنبي، والقانون المعدل له رقم(٣٢) لعام ١٩٧٧، هذا فضلاً عن القانون رقم (٥٩) لعام ١٩٧٩ بشأن تنظيم الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة من توجهات السياسة الاقتصادية لمصر، حيث كان الهدف من إصدار هذه القوانين توفير مناخ استثماري تُمارس

في إطاره الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية دورًا أكثر أهمية في تعديل هيكل الاقتصاد القومي؛ ليكون متوافقًا مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم(٤).

وأدت هذه التغيرات في مُجملها إلى تضييق فرص الترقي أمام أصحاب المهن، وإعطاء فرصة لأصحاب الدخول العليا للتوسع والانتشار على حساب أصحاب المهن وإطلاق حرية الطبقة الأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة في الاستغلال الزراعي الكثيف، مع تراجع الحكومة عن استصلاح أراض جديدة(٥).

وكان من نتائج تجربة الانفتاح ظهور عدة مشكلات منها التخلص من القطاع العام، وإتاحة الفرصة لظهور القطاع الخاص، وهو الهدف الذي سعت إليه الاستثمارات الأجنبية، فعلى الرغم من اهتمام عبد الناصر بالقطاع العام وتنميته إلا أن الحكومات في عصر الانفتاح تركت هذا القطاع يغرق في سوء الأداء مما عرضه للخسائر وأدى في النهاية إلى بيعه(٦).

وفي سبتمبر، عام ١٩٧١، صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦٥) بشأن استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة الذي أتاح الفرصة أمام رأس المال العربي والأجنبي لتقديمتسهيلات ضريبية للاستثمار في البلاد، كما أسهم البنك المصري الدولي مع عدة بنوك عربية وأوروبية في إنشاء البنك العربي الأوروبي(٧)،وأصبحت متاجر القطاع العام مُكدسة بالسلع المستوردة رغم تراكم المخزون المحلي لديها، ونتيجة لذلك أصبحت شركات القطاع العام تتعامل مع البنوك الأجنبية(٨).

وانتهى الأمر ببيع القطاع العام للقطاع الخاص المصري والأجنبي ضمن عملية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر في مصر، مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في كافة قطاعات الاقتصاد، بضغوط قوية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، العملية التي أدتلمستويات مُذهلة من الفساد ونهب المال العام(٩).

ويكاد ينعقد الإجماع على أن نزع الملكية العامة للدولة كانت أحد شروط صندوق النقد والبنك الدوليين لإعطاء القروض والتسهيلات الجديدة وإلغاء بعض الديون الخارجية بنسبة (١٥%) من إجمالي ديون مصر الخارجية، كما تمثل تصفية القطاع العام محورًا أساسيًا من محاور برامج التكيف الهيكلي(١٠)التي تقع على الدول المدينة والتي ترجع إلى العوامل

الخارجية التي مرت بها الدول الدائنة مثل حالة الكساد الاقتصادي العالمي الذي أدى لخفض طلب البلاد الدائنة على صادرات البلاد المدينة، وتقلبات أسعار الصرف بالأسواق النقدية العالمية، وتفاقم نزعة الحماية ضد صادرات البلاد النامية.

ومن هنا رأت الدول الدائنة أن أحد الحلول هو إعادة جدولة الديون، فضلاً عما يرافقها من شروط قاسية مرتبطة بقبول البلد المدين لتوجهات اقتصادية اجتماعية جديدة، خاصة بالشروط التي وضعهما نادي باريس ونادي لندن، والتي نتج عنها الركود والبطالة وارتفاع الأسعار مع انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي تراجع العجز في ميزان المدفوعات، وإعطاء جزء من عمليات الخصخصة للأجانب مقابل التنازل عن جزء من ديوننا(١١)، وهذه هي التجربة المريرة القاسية التي مرت بها مصر.

لقد تحولت الدولة الرأسمالية في ظل الانفتاح من مؤسسة إنتاجية إلى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع، حتى باتت سوقًا لسلع الاستهلاك " السلع المستوردة " ابتداءً من القمح وانتهاءً بالسيارات الفاخرة وصفقات شراء الأسلحة، بل أصبحت وسيطًا ماليًا بين رأس المال المحلي والدولي، بما تعقده من قروض ضخمة مع المؤسسات الدولية، وبداية من هنا عرفت مصر أسوأ صور الاستغلال والتبعية عندما وجدت نفسها في النهاية تعيش على القروض الأجنبية، وأن الوسيلة الرئيسية للخروج من أزمتها هي إغراق البلاد في الديون الخارجية ثم استخدام القروض الخارجية لمتطلبات توسعاتها بما يضمن استمرار التبعية(١٢)، فعند وفاة السادات، كانت ديون مصر الخارجية قد وصلت إلى ٣٠ بليون دولار مقارنة بـ١.٧٥ بليون دولار عند وفاة عبد الناصر(١٣)، مما سيوضح أثر هذه الديون في إضعاف القدرة الاقتصادية للبلاد على مواجهة متطلباتها، مع إبراز الفارق الواضح بين سياسة السادات وناصر.

ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على رأس الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر خاصة خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٩٩م)، حيث بلغت المعونة الأمريكية حوالي (٤١.٢%) من إجمالي المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر، وأن (٦٢%) من تلك المعونات تدفقت في صورة منح لا تُرد، بينما شكلت نسبة

القروض (٣٨ %) من إجمالي قروض مصر في تلك الفترة، مما يؤكد أن الولايات المتحدة هي الدائن الأول لمصر[١٤].

٣. الخصخصة والتكيف الهيكلي.

وكان البنك الدولي يعتبِر القطاع العام عبئًا ثقيلاً على موازنة الدولة ومساهمته في حجم الاقتراض الأجنبي، بل أصبح الإبقاء على هذا القطاع يفوق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فكانت خصخصته مسألة حتمية وذلكلتحقيق أكبر عائد مرتفع في تلك الفترة، وقد زاد الأمر سوءًا عند توقيع مصر على اتفاقية الجات التي فتحت الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة[١٥].

إضافة للدخول في مرحلة الإصلاح الاقتصادي التي ترجع إلى منتصف الثمانينيات، حينما أبدت الحكومة الأمريكية رغبتها في قيام مصر بعملية إصلاح اقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر،وذلك عندما أطلت الديون الخارجية برأسها في مصر، وظهرت الاختلالات المالية في شركات القطاع العام، بدأ التوجه لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اعتبره لبعضهم المنقذ الوحيد لكل ماتعانيه مصر من أمراض اقتصادية واجتماعية[١٦].

والحاصل أن مصر عانت منذ بداية الثمانينيات من ارتفاع مؤشرات الأزمة الاقتصادية على نحو واضح، وتبلور ذلك في تراكم كثير من الديون الخارجية وعجز مستمر في ميزان المدفوعات مع تضاؤل حجم الاحتياطات النقدية الدولية وتزايد شديد في الاعتماد الغذائي على الخارج[١٧]، وبانتهاء أعوام الثمانينيات وصلت مصر لمرحلة من الاختلالات الاقتصادية النقدية والمالية والهيكلية نتج عنها عديد من المشكلات الاقتصادية كان على رأسها[١٨]:

- ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى حوالي ٢١.٢% عام ١٩٨٩/١٩٩٠.
- ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ١٥.٨% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تزايد العجز الكلي في ميزان المدفوعات إلى حوالي ١.٢ مليار دولار.
- وصول الديون الخارجية إلى حوالي ١٢٣% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من ١٥% عام ١٩٨٩/١٩٩٠.
- تزايد الاختلالات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

ونتيجة لجُملة الاختلالات التي صاحبت الاقتصاد المصري في تلك الفترة، وجد النظام أن الحل الأمثل للخروج من هذا المأزق في توقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي في، مايو ١٩٩١، وعلى قرض للتكيف الهيكلي مع البنك الدولي في أكتوبر من نفس العام حيث تطلب من الحكومة المصرية إدخال إصلاحات رئيسية في قطاعي المال والتجارة والقدوم على خصخصة رئيسية للاقتصاد، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة اقترب من ١٠% من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع في معدل التضخم الذي تراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠%[١٩].

وانطلق نظام الخصخصة مع صدور القانون رقم (٢٠٣) لعام١٩٩١؛ ليعطي للجمعيات العمومية حق بيع أسهم الملكية حتى ٤٩%، وقد تم خصخصة ١٩١ من بين أكثر من ٣٠٠ شركة تملكها الدولة فيما بين عامي (١٩٩٣-٢٠٠٢) إلى جانب توسع الخصخصة لتشمل بنوك المضاربة المشتركة والبنوك العامة وشركات التأمين العامة وقطاع النقل، وبحلول، عام ١٩٩٨، تم خصخصة ٩١ شركة من بين ٣١٤ شركة حكومية[٢٠].

٤. المشكلات التي واجهت القطاع الاقتصادي المصري منذ التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٩.

عانت القطاعات الاقتصادية المختلفة هي الأخرى منذ التسعينيات من القرن العشرين وحتى عام ٢٠٠٩ من مجموعة كبيرة من المشكلات، منها:

فيما يخص قطاعي الصناعة والزراعة فإنه على الرغم من ارتفاع معدلات النمو التي شهدها القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة إلا أنه تأثر بعديد من المعوقات، كان من أهمها:ارتفاع تكلفة الأراضي المخصصة للصناعات التي افتقدت إلى الخدمات الداعمة للاستثمار، ارتفاع أسعار الفائدة وسعر العملة والرسوم والخدمات المصرفية ومحدودية برامج ومراكز رفع كفاءة الإنتاج وجودته في عدد من المحافظات[٢١].

ومنناحية أخرى ارتفع معدل الاستثمار في القطاع الخاص أمام القطاع العام حيث بلغت الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة للأعوام الثلاث (١٩٩٢-١٩٩٥) بنحو ١٠٧.٩ مليار جنيه، كما بلغ المنفذ منها ١٠٤.٥ مليار جنيه بنسبة ٩٧%، وخلال هذه الأعوام الثلاثة نفذت الحكومة (الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية) والهيئات الاقتصادية استثمارات بلغت نسبتها نحو ٩٠% من المستهدف له[٢٢].

أما بالنسبة للاستثمارات المنفذة خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧-٢٠٠٢) فقد بلغ حجم الاستثمارات المنفذة في قطاع الأعمال العام نحو ٧.٤%، والقطاع الخاص والتعاوني وقطاع الاستثمار بنحو ٤٩.٧%وقطاع الحكومة والهيئات الاقتصادية بلغ ٤٢.٩% مما أكد على وصول القطاع الخاص لأعلى معدلات الاستثمار، حيث كان متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة نحو ١٩% وقد قام القطاع الخاص والتعاوني بتنفيذ نصف هذه الاستثمارات، بينما نفذت الحكومة والهيئات الاقتصادية والشركات النصف الآخر[٢٣].

ووصولاللعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فقد انخفضت استثمارات القطاع الخاص لتصل إلى ٦٧% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، أي بمعدل انخفاض طفيف وصل إلى (-٤.٦%) فيما بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ -٢٠٠٨/٢٠٠٧[٢٤].

وبتتبع إسهامات كل من القطاعين العام والخاص في الدولة لوحظ احتلال القطاع الخاص المكانة الأكبر في الإسهامات، مما يؤكد تدهور أوضاع القطاع العام نتيجة سياسة الدولة المتبعة للقضاء عليه.

وفيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة[*] اتخذت الحكومة كثيرًا من الإجراءات لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات، حيث عدلت القوانين القائمة وأصدرت قوانين جديدة للتوافق مع هذا المناخ، مثل قانون حوافز الاستثمار وقانون البنوك ، وتسهيل الإجراءات التي ألزم بها المستثمر الأجنبي مع ضمان حقه في تحويل أمواله دون أدنى قيد[٢٥].

واللافت للنظر أنه قد حدث تدهور ملحوظ في العامين(١٩٩٠ - ١٩٩١) من ناحية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ انخفضت إلى نحو ٧٠٠، ٣٠٠ مليون دولار بمعدل

انخفاض وصل إلى ١٣٣%، وأرجع بعضهم هذا التدهور إلى اضطراب الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، إلا أنه سرعان ما عاد تدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر على أثر أزمة الخليج في أغسطس١٩٩٠ حيث ارتفع من ٥٠٠ مليون دولار، عام ١٩٩٢، ليصل إلى نحو١٥٣٠ مليون دولار، عام ١٩٩٥ بمعدل نمو وصل إلى ٢٠٦ %، مما يوضح تحسن مؤشرات النمو(٢٦).

بينما شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعًا ملحوظًا من ١.٨ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى نحو ٣.٣ مليار دولار في الفترة المناظرة من، عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦، أي بزيادة قدرها٨٠% (٢٧)، وفي العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ١١.١مليار دولار(٢٨) بزيادة بلغت نسبتها ٢٣٦%، وقد شهد، عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري كأحد انعكاسات الأزمة العالمية ليصل إلى ٨.١ مليار دولار مقارنة بنحو ١٣.٢ مليار دولار، عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبنسبة انخفاض قدرت بنحو(-٨.٦ %) مما أدى إلى تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لإجمالي الاستثمار المحلي من ٣٦.٤% إلى ٢٢.٤% فيما بين هذين العامين(٢٩).

ومن ناحية أخرى عانى الاقتصاد المصري من ظاهرة التضخم(*)التي وصل متوسط معدله خلال السنوات العشر الأولى من حكم مبارك إلى ١٨.٣%، ورغم أن هذا المعدل قد تراجع بعد ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين إلا أنه عاود الصعود بقوة ليبلغ ١١.٣% في، عام ٢٠٠٤.

وخلال الفترة الإجمالية لحكم مبارك الممتد لـ٣٠ عامًا تقريبًا، بلغ متوسط معدل التضخم ١٢% سنويًا، وهو أعلى معدل للتضخم في تلك الفترة، مما أدى إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائم على التوقعات، كما أدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك وتحديدًا الفئات الرأسمالية المختلفة، على حساب أصحاب الدخول الثابتة من أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات الذين تعرضوا لأكثر الآثار السلبية للتضخم حيث انخفضت دخولهم الحقيقية(٣٠).

وفي السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ارتفع معدل التضخم من ٤.٧% إلى ٧.٢% عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦[٣١]ووصولاً للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فلقد شهدت تراجعًا ملحوظًا في معدل التضخم السنوي وفقًا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين الحضر اقتصر على ٩.٩% في، يونيو ٢٠٠٩ مقابل ٢٠.٢% في يونيو ٢٠٠٨[٣٢].

وبالنظر إلى أزمة الديون الخارجية في مصر، فإنها تُعد انعكاسًا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سار عليها الاقتصاد المصري بعد تطبيق الانفتاح والخصخصة، وقد أدى اتباع هذه الاستراتيجية إلى تركيز خطط التنمية الاقتصادية على زيادة معدل الاستثمار، ومع ضآلة حجم المدخرات المحلية التي تراوحت ما بين ٥% و٩% خلال النصف الأول من التسعينيات، ثم وصلت نحو ١٥% في النصف الثاني من التسعينيات، وحتى، عام ٢٠٠٠، لجأ المسئولون إلى تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد الأجنبية دون الاهتمام بتعبئة المدخرات المحلية الممكنة، وكان لذلك أثره في تزايدالاعتماد على التمويل الخارجي[٣٣]المؤيد للتحالف المضاد للعراق في حرب الخليج الثانية بين الكويت والعراق، لعام ١٩٩١، بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، لكن الديون الخارجية المصرية التي تراجعت إلى نحو ٢٦ مليار دولار في منتصف، عام ٢٠٠١، عادت للتزايد مرة أخرى لتصل إلى نحو٣٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، أي بمعدل نمو وصل إلى ٣١%[٣٤].

وطبقًا للتقرير السنوي الذي أصدره البنك المركزي، ارتفع إجمالي الدين الخارجي في نهاية يونية عام١٩٩٣إلى (٢٩.٢٥٧.١) ووصل، عام ١٩٩٥، إلى (٣١.٨٣١.١٠) مليون دولار، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليصل إلى(٢٧.٤٥٧.٢) مليون دولار، عام ١٩٩٧، ممادلعلى ارتفاع حجم الديون من (١٩٩٣-١٩٩٥) ثم انخفاضها تدريجيًا حتى، عام ١٩٩٧[٣٥]، وبلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم ما يعادل ٢٨.٢ مليار دولار أمريكي في نهاية، يونيه ١٩٩٩ ، بما يُظهر زيادة طفيفة بلغت ٠.١ مليار دولار مقارنة بنهاية، يونيه ١٩٩٨ بمعدل نمو طفيف وصل إلى٠.٣٥%، وبلغ نصيب القطاع العام من الدين ٩٢.١% و٧.٩% على القطاع الخاص.

وأدت التقلبات في أسعار صرف العملات إلى ارتفاع الين الياباني أمام الدولار الأمريكي، مما أدى لارتفاع الرصيد الإجمالي لمصر ليصل إلى ١٤٧.٦ مليون دولار فيما

بين نهايتي يونيه ١٩٩٨،١٩٩٩[٣٦]، ثم وصل إلى ٢٨.١ مليار دولار في نهاية، مارس٢٠٠٠ ، بانخفاض قدره ٠.٢ مليار دولار أي بمعدل انخفاض يعادل تقريبًا (٤٢٥.٢%) خلال الفترة من العامين ١٩٩٨/١٩٩٩ وحتى، عام ٢٠٠٠، وبلغ نصيب القطاع العام ٩١.٤% منه و٨.٦% على القطاع الخاص[٣٧].

أما في العامين ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فنلاحظ انخفاض الديون بها من ٣٣٨٩٣، عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٥٣١ ،عام ٢٠٠٩ ، وهذا يدل على التحسن النسبي في الدين الخارجي، عام ٢٠٠٩، بمعدل طفيف بلغ (– ٦.٩%)[٣٨].

وبالنسبةللعجز في الموازنة العامة للدولة فقد بلغ حوالي١٤ مليار جنيه، عام ١٩٩٢، بنسبة ١٨% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض إلى ٧.٨%، عام ١٩٩٣، وما زال هذا العجز مصاحبًا للموازنة بل وتضاعف، كما أفاد التقرير الذي أعده الجهاز المركزي للمحاسبات، عام٢٠٠٣، عن آثار عجز الموازنة عن تمويل الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم[٣٩].

وأشار تقرير الاتجاهات الاقتصادية إلى بيان الحكومة الذي أشارت فيه إلى تراجع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة من٩.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٨.٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بالمقارنة مع مستواه، عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وبفرض دقة هذه البيانات فإن هذا المستوى بعجز الموازنة تجاوز أضعاف المستويات التي يمكن أن تكون آمنة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن نسبة(٣%) من الناتج المحلي الإجمالي هي السقف المسموح به لعجز الموازنة العامة للدولة في البلدان التي يضمها الاتحاد، ونتيجة لهذا العجز الكبير، كان من الطبيعي أن تتزايد الديون الداخلية بسبب الاقتراض الداخلي للحكومة لتمويل عجز الموازنة[٤٠].

ولقد فرضت الأزمة المالية العالمية نفسها على الاقتصاد المصري، وانعكست على انهيار كثير من البورصات[٤١]وانحصرت أهم الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد المصري فيتراجع مؤشر الاقتصاد المصري بـ٢٠% من جراء الأزمة المالية العالمية عن الأعوام السابقة، تراجع إيرادات السياحة من١٧.٣%لتصبح١٠%وتدهور ودائع البنوك من ١٩.٥% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٩.٤% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩[٤٢].

ومن هنا يمكن القول إن سياسات مبارك الاقتصادية كانت تمثل وبالاً على المجتمع المصري أصابت تدهورًا ملحوظًا في جميع قطاعات الدولة.

ثانيًا: الأوضاع الاجتماعية.

شهد المجتمع المصري اضطرابًا في بنائه الاجتماعي، نتيجة لتغير السياسات الاقتصادية وما ترتب عليها من انحياز اجتماعي حيث تأثر البناء الطبقي بسياسات عبد الناصر التي أدت إلى توسيع الطبقة الوسطى وتسريع الحراك الاجتماعي الصاعد لصالح الغالبية العظمى من المصريين، وبتوسيع فرص التعليم الذي يعد أهم وسائل الحراك الاجتماعي ثم حدث الانقلاب على هذه السياسات أيام السادات فكانت التأثيرات السلبية على البناء الطبقي والتي تفاقمت أيام مبارك.

١. التحولات الطبقية منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى السبعينيات.

حاولت قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ معالجة التفاوت الشديد في توزيع الدخل الذي كان سائدًا قبل الثورة، ونتج عن ذلك ضرب طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف، ثم بمقتضى قانون تحديد الملكية تم تحجيم الرأسمالية المصرية والأجنبية بالتمصير والتأميم، وانعكست هذه السياسة على بقية الطبقات والشرائح حيث أصبح للطبقة العاملة وزنها الاقتصادي والاجتماعي، وانتعشت الرأسمالية المتوسطة والصغيرة في الريف والمدينة مع تضخم الفئات المتوسطة والحديثة منها نتيجة لإقرار مجانية التعليم وحق جميع الخريجين في التعيين في المؤسسات الحكومية، إضافة إلى نشأة الطبقة الجديدة التي سيطرت على جهاز الدولة والتي نجحت في الحصول على مرتبات وبدلات مرتفعة(٤٣).

ومن هنا لوحظ أن سياسة عبد الناصر دفعت بمعدلات الحراك الاجتماعي لمستويات عليا، فنتيجة لإقرار مجانية التعليم وتلقي التعليم دفعة قوية في عهده أصبح هناك توسع كبيرًا في مراحل التعليم المتعددة امتدت للمرحلة الجامعية، مما أدى لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لطوائف كثيرة من مستأجري الأراضي الزراعية والعمال الصناعيين؛ لإعطائهم فرص للترقي وفتح أبواب جديدة لهم في الاقتصاد(٤٤).

وفي أوائل السبعينيات عند قدوم الرئيس السادات وخاصة بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، تم فتح المجال أمام الرأسمالية التقليدية للعمل في كافة مجالات النشاط

الاقتصادي، أما الجزء الأعظم من الرأسماليةالاحتكارية الكبيرة التي ضُربت في الستينيات من جراء التأميم باتت تعمل في مجال الاتجار بالآثار والمخدرات والعملات والأسلحة ... الخ، ومُنحت الأراضي الزراعية لبعض رجال الأعمال من القطاع الخاص بأسعار منخفضة لتُمكنهم من تحقيق أرباح طائلة وإعادة الأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التي تقلصت في فترة حكم عبد الناصر حتى تم نزع المكاسب التي حصل عليها فقراء ومتوسطي الدخل(٤٥).

إضافة لظهور قوانين الاستثمار التي ميزت شريحة التكنوقراط (الكادرات الوسطى والعليا في القطاع العام)، على حساب الشريحة البيروقراطية المتمركزة في أجهزة الدولة لحصر هذه الشريحة واستبعاد بعضهم عن السلطة، مما مهد الطريق أمام الرأسمالية الخاصة لمُحاصرة البرجوازية البيروقراطية ومحاولة التخلص منها(٤٦).

ولقد أدت هذه التغيرات في مُجملها إلى تقلص فرص الترقي أمام أصحاب المهن الحرة في كافة القطاعات، وسيطرة الرأسمالية الزراعية على الأراضي الزراعية، وترك أصحاب الدخول العليا للارتقاء والانتشار والترقي في مقابل انحدار أصحاب المهن الأخرى، مما أثر بالسلب على الفئات العظمى من شرائح المجتمع المصري في تلك الفترة(٤٧).

ولا نستطيع إغفال الطبقة الوسطى التي لا زالت تُعد القاعدة العريضة في المجتمع المصري، حيث ضمت عديدًا من الشرائح الاجتماعية في مختلف قطاعات الدولة، فقد تأثرت **الشريحة العليا** منها في السبعينيات بارتفاع مستوى دخلها، وتمتعها بكثير من البدلات والعلاوات والزيادات في رواتبها إضافة لامتلاكهم لودائع بالنقد الأجنبي، وحصولهم على مرتبات بالعملات الأجنبية من المشروعات الأجنبية التي يعملون بها، أما عن **الشريحة المتوسطة** منها فتميزت بانخفاض الإنفاق العام للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وزيادة البطالة؛ لأن أغلب أفرادها يعيشون على المرتبات والدخول الثابتة التي يحصلون عليها من مرتباتهم، كما أن بيع القطاع العام أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من عمالة هذه الشريحة التي كانت تعمل في هذه الشركات، و**الشريحة الدنيا** التيكانتمن أكثر الشرائح التي تعرضت للضرر؛ لأنها كانت تعتمد على الدعم السلعي المقدم من الدولة ؛ نظرًا لأجورها المنخفضة وبإلغاء هذا الدعم تم القضاء على هذه الشريحة بل وسحقها(٤٨).

ولعلنا نستنتج مما سبق أنه نتيجة التحولات والحراك الاجتماعي الذي طرأ على البناء الطبقي في مصر في تلك الفترة صعود بعض الأفراد من طبقات مختلفة (مهنيين وعاملين بشركات خاصة) استطاعوا تحقيق ثروات كبيرة، مُعتمدين في ذلك على القيادات الطفيلية، وقد ترتب على ذلك وجود حراك اجتماعي مشوه أدى لخلق عمالة طفيلية غير منتجة، مما أثر على المكانة الاجتماعية للأفراد تأثرت بها الطبقة الوسطى خاصة في التعليم، فلم يعد يرتبط بتقلد الوظائف المهنية ذات الدخل المرتفع، بل أصبحت الرشوة والمحسوبية والفساد المعايير المُتبعة عند الاختيار، مما أدى لشعورهذه الطبقة بالإحباط والاضطرار إلى الهجرة، وسحق الطبقة الوسطى(٤٩).

وبديهي أن التعليم كان – ولا يزال– أحد أهم العوامل الدافعة للحراك الاجتماعي، فقد أصبحنا أمام نوعين من الحراك: **الأول:** حراك اجتماعي صاعد وتم ذلك عندما أُطلقت مجانية التعليم قبل ثورة يوليو وتوسعها بعد الثورة حيث أعطى عبد الناصر الحق لقطاع واسع من الشعب من الحصول على التعليم، مما أتاح الفرصة لأبناء الفقراء ومتوسطي الدخل الترقي في المجتمع وتولي أماكن متعددة في القيادة السياسية والاجتماعية ....الخ، **والثاني:** حراك اجتماعي هابط كان في عهد السادات عندما أُطلق مصطلح " الثورة المضادة " وهي محاولات السادات لهدم كل ما حاولت ثورة يوليو بناءه، حيث أقام السادات نظامًا طبقيًا يضع القيود على الطبقات الشعبية نحو التقدم الاجتماعي، من خلال التعليم، مما حرم قاعدة عريضة من أبناء الوطن من التعليم(٥٠).

٢. الأوضاع الاجتماعية منذ الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٩.

ولقد ازداد التفاوت الطبقي بعد قدوم مبارك استكمالاً لسياسة السادات الاجتماعية حيث سيطرت على المجتمع المصري عدة ظواهر، لعل أهمها(٥١):

أ- هجرة الأيدي العاملة والحرفيين غيرالمهرة إلى دول النفط، والتي كانت منفذًا للصعود الاجتماعي، حيث لم يجدوا متاعب في ذلك؛ نظرًا لأن ذلك لايتطلب منهم درجة مُحددة من التعليم.

ب- ارتفاع معدل التضخم الذي رفع من معدلات الحراك الاجتماعي وأحدث تقلبات عنيفة في البناء الطبقي استفاد منها مُلاك العقارات، وأصحاب الصناعة

والمشتغلين بتجارة الجُملة، وتضرر منها العاطلون عن العمل وأصحاب المعاشات وصغار الموظفين، وشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى من موظفي الحكومة والقطاع العام وصغار المهنيين حديثي التخرج.

وترتب على تلك الأوضاع إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وارتفاع الأسعار خاصة السلع الغذائية، وفرض ضرائب على المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك مما أثر على المستهلكين أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، وانخفاض فرصالاستثمارالخاص والدخل القومي ومستوى التوظف، مما أشار إلى أن السياسات المُتبعة كانت جميعها لصالح الأغنياء على حساب الطبقات محدودة الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والطبقات الفقيرة المُعدمة منخفضة الدخل التي وقع عليها الضررالأعظم من جراء هذه السياسات(٥٢).

وبمجيء التسعينيات بدأت الطبقات التي ساعدت على ظهورها سياسات السادات في التمركز وفرض السيطرة في عهد مبارك وخاصة عند تبني سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي، فبرزت الطبقة الرأسمالية المصرية بشرائحها المختلفة التي ظهرت مؤخرًا، وقد تم تقسيم هذه الطبقة لثلاث شرائح : **الشريحة الكبرى** وضمت فئات قليلة من رجال الأعمال الذين كانوا يعملون في أنشطة سوق المال وأنشطة الوكالة والتصنيع المرتبطة بالدول الأجنبية والتي تمكنت من تحقيق مكاسب مالية طائلة والوصول إلى كبار المسئولين في الدولة، و**الشريحة المتوسطة** والتي عاشت في كنف الرأسمالية الكبيرة ولكنها عانت من عدم الاستقرار في حجم وكثافة رأس المال؛ لطموحها في الوصول إلى الشريحة الكبرى، أما **الشريحة الصغرى** منها فضمت عددًا كبيرًا من أصحاب المنشآت القزمة المنظمة وتميزت بتواضع مشروعاتها واستثماراتها للتكيف مع أوضاع السوق(٥٣).

وبالنسبة للطبقة الوسطى، فقد أدت سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي بالتبعية إلى تآكل الوضع الاجتماعي والاقتصادي لها خاصة بعد صدور قانون، عام١٩٩٠، الذي أدى إلى زيادة الأعباء على كثير من شرائح الطبقة الوسطى خاصة التي تعمل منها بأجر(٥٤) وإعادة توزيع الثروات والدخول لصالح الفئات والشرائح الرأسمالية لتقوم بدور بارز في عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي(٥٥)، الأمر الذي أدى إلى تدهور مستويات دخولهم الحقيقية،

والهجرة خارج الوطن بحثًا عن عمل بأجر مرتفع والتأثير على الأسر الفقيرة لإخراج أطفالهم إلى المدارس للعمل المبكر معهم في الورشوالمحلات والشوارع، وانخفاض نسبة القيد في المدارس مع ارتفاع في معدلات التسرب من التعليم، وزيادة نسبة الأمية(٥٦).

أما عن طبقة الفلاحين وملاك الأراضي الزراعية، فقد استفاد كبار ملاك الأراضي الزراعية من جراء سياسة الدولة المُتبعة من شراء مزيد من الأراضي، والدخول في أنشطة أخرى متنوعة، وبالنسبة لصغار الملاك فأدت هذه السياسة إلى إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج وزيادة أسعار النقل وارتفاع الإيجارات إلى زراعة محاصيل أقل تكلفة، وعن طبقة الفلاحين وملاك الأراضي الزراعية، فقد ساء وضع فقراء الفلاحين منهم بسبب إلغاء الدعم وخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية(٥٧).

ومن هنا يُمكن الإشارة إلى أن الأوضاع الاجتماعية منذ الثمانينيات عانت مستويات متدنية من الفقر وسوء التوزيع وانعدام العدالة.

ثالثًا: الأوضاع السياسية.

اختلف الدور المصري سواء على المستوى الإقليمي أم العالمي خلال الحقب الثلاث الأخيرة في عهود الرؤساء عبد الناصر والسادات ومبارك، فكان لمصر دور قيادي في الدوائر الثلاث العربية والإسلامية والأفريقية في عهد عبد الناصر، مما رفع من قدرها ومكانتها العالمية، حتى تعرضت للانتكاسة الشهيرة بهزيمة ١٩٦٧(٥٨).

١. مقدمة حول السياسة المصرية في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢.

وتمثلت التوجهات الناصرية في الفترة من، عام١٩٥٢، وحتى، عام ١٩٧٠، بالاشتراكية وتنمية القطاع العام وحكم الحزب الواحد أو ما كان يسمى" بالاتحاد الاشتراكي"، أو" تحالف قوى الشعب العاملة " ومعاداة الصهيونية والإمبريالية الغربية، وشعوره القومي بهموم الأمة العربية والعمل على حل مشكلاتها، وسياسة عدم الانحياز والصداقة مع الدول الاشتراكية والعالم الثالث(٥٩).

وكان الطريق السياسي في دولة عبد الناصر الكاريزمية يسير على نهج براجماتي بقصد تغيير الواقع وتنميته، وإن كان البعض قد أكد أنها برجماتية مرتبطة بتوجهات تقدمية، حيث شهدت الدولة توسعًا كبيرًا خلال عهده، وذلك عند إصدار عديد من الدساتير، أحدها صدر باستفتاء شعبي ألا وهو دستور ١٩٥٦؛ نظرًا لأن السياسات العامة كانت مُتسقة مع التوجهات الأساسية للمشروع القومي لثورة يوليو، خاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر والمرض(٦٠).

٢. مصر زمن الانفتاح.

وبوفاة عبد الناصر وتولي السادات الحكم بدأت مرحلة جديدة في توجهات السياسة الخارجية المصرية، عندما بدأ يتقرب من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعكس ما كان يتبعه عبد الناصر من رفضه للسيطرة الأجنبية، وعمل السادات على قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، واتخذ قراره بزيارة إسرائيل، عام ١٩٧٧، وعقده لمعاهدة السلام معها، الأمر الذي أدى لتكتل غالبية الدول العربية ضده ؛لعزل مصر داخل حدودها(٦١).

وقد ترتب على ذلك عدة أخطار واجهت البلاد عندما أخذ " التطبيع الزراعي " أشكالاً متنوعة؛ حيث أعلنت وزارة الزراعة الإسرائيلية بالتعاون مع الوكالة اليهودية إطارًا للتعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل وقع في تل أبيب يوم ١٩٨٠/٣/٢٤ ليشمل تبادل الخبرات العلمية بينهما والبعثات الدراسية، وتطوير الزراعة، ووقاية النباتات وتنظيم مزارع لتربية الدواجن، واستحوذت اسرائيل نتيجة هذه الاتفاقية على آلآف من الأفدنة في الصحراء الغربية غرب النوبارية، إضافة إلى اتفاقية تجارية تم توقيعها لتمكن إسرائيل من شراء المواد الخام مثل القطن والجلود المدبوغة والتوابل والأرز والسكر والبصل .....الخ، وتصدر لمصر المنتجات الصناعية المتمثلة في الأسمدة والكيماويات والمبيدات، إلى جانب اتفاق إسرائيل مع شركة ألمانية وإيطالية لإدخال حبوب ومبيدات سامة ومحظورة دوليًا إلى مصر بلغت ٢٥ ألف طن(٦٢).

وانتقل السادات في سياسته الداخلية من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية المُقيدة، فبعد أن أصدر ورقة أكتوبر التي أقرت ببقاء الاتحاد الاشتراكي

كتعبير عن قوى الشعب العاملة، توالت القرارات حتى خلُصت إلى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي مع إنشاء"منابر" ثابتة داخله تم تغيير اسمها إلى " تنظيمات"، ثم تحولت إلى أحزاب، وأدى تعدد الأحزاب إلى التأثير في طبيعة السلطة وممارساتها، ولكن ذلك كان نظريًا فقط، حيث رصد الواقع أن القوانين الصادرة مثلت عقبات أمام الحكومة والمعارضة، مما أدى لحل مجلس الشعب، واستمرار التوتر في الحياة السياسية حتى، عام ١٩٨١[٦٣]، عندما اتجه السادات إلى تقليد الغرب وتكريس مبدأ الديمقراطية السياسية حتى لو كانت مجرد شكل لا يمُت لجوهر الديمقراطية بصلة إلا ما يتعلق بظاهرة المعارضة المقيدة.

١. مصر والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

وبتولي الرئيس مبارك، عام١٩٨١،الحكم انتهج سياسة مختلفة خاصة في السياسة الخارجية لمصر، فقد اتخذ عدة إجراءات خلال السنوات العشر الأولى وقبل أن يورط مصر في حرب الخليج، تمثلت في التوجه نحو العرب بهدف إلغاء الحصار والقطيعة التي كانت مفروضة منذ أيام السادات، وسعيه نحو إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحفاظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والسعي نحو تطويرها.

ونظرًا لأن العلاقات المصرية الإسرائيلية كانت السبب الرئيسي في انهيارعلاقة مصر بالعالم العربي، فقد اتجه مبارك لاتخاذ موقفًا قويًا برفض الغزو الإسرائيلي للبنان، عام ١٩٨٢، عندما انسحب السفير المصري من إسرائيل، ولكنه في نفس الوقت حرص على مواصلة عملية السلام مع إسرائيل لاستكمال الاتفاقيات واسترداد باقي سيناء[٦٤]، كما أكدت مصر احترامها لسياسة عدم الانحياز[*]،وذلك من خلال الخطاب الأول للرئيس مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى في، نوفمبر ١٩٨١[٦٥].

إلا أن علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية كانت العلاقة الأبرز في سياسة مصر الخارجية، وإن كانت مصر – قد اكتسبت عدة مكاسب من وراء تدعيم هذه العلاقة، حيث أُلغى الدين العسكري ،عام ١٩٩٠ والذي كان يُقدر بـ٧.١ مليار دولار مع إلغاء فوائدها، تقديرًا للدور الذي قامت به في حرب الخليج، كما ألغت دول الخليج مبلغًا مساويًا كان مستحقًا على مصر قُدر بـ ٧.٣ مليار دولار[٦٦].

غير أنه من المؤكد أن هجمات الحادي عشر من، سبتمبر ٢٠٠١، على الولايات المتحدة الأمريكية كان لها آثارها السلبية على الشرق الأوسط، حيث طالبت فيه الولايات المتحدة الدول العربية التعاون معها لكسب الحرب ضد الإرهاب بهدف تغيير المجتمعات العربية التي لاترضى الولايات المتحدة عن نظامها السياسي أو الثقافي خاصة دول منطقة الشرق الأوسط(٦٧).

وعلى إثر ذلك تغير الدور الذي أعده برنامج المساعدات الأمريكية من أجل التنمية تغيرًا جذريًا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رصدت الميزانيات الكبيرة لإيمانها بأن تلك المعونة يُمكن أن تكون أداة قوية لمساعدتها في حملتها الكبيرة ضد الإرهاب، مما أدى لانخفاض المعونة الأمريكية المقدمة لمصر من ١٣% في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠١ إلى ٨% في الفترة من(٢٠٠٢-٢٠٠٥)، أي بمعدل انخفاض وصل إلى (-٢١.٥%)(٦٨).

وفي يناير، عام ٢٠٠٤، تقدم عضو مجلس النواب الأمريكي بمشروع كان عنوانه " مواجهة الإرهاب والإصلاح السياسي المصري"، دعا فيه إلى منع تقديم أية مساعدات عسكرية أو اقتصادية لمصر لممارسة ضغوطًا عليها، وذلك حتى يقوم النظام السياسي بعمل إصلاحات سياسية جذرية في البلاد(٦٩).

واهتم مبارك في سياسته الداخلية للبلاد بإعطاء مساحة من الحرية السياسية تتوافق مع متطلبات المرحلة التي كانت تمر بها مصر في بداية حكمه، فاتفاقية السلام مع إسرائيل لم تكن قد نُفذت، والظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها مصر تطلبت اتخاذ عديد من الإجراءات الخاصة بالسياسة الداخلية(٧٠)، والتي تمثلت في الإفراج تدريجيًا عن المعتقلين السياسيين خاصة الذين اعتقلوا في سبتمبر، لعام١٩٨١، والانفتاح على أحزاب المعارضة وأنها جزء من النظام السياسي، كما سمح بإصدار أغلب صحف المعارضة التي أغلقت في سبتمبر، عام١٩٨١، والحرص على التزام الرئيس بالديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون، وإن كانت مواقفه ستثبت بعد ذلك أنها كانت ديمقراطية زائفة وتعددية لا قيمة لها وقانون يُمتهن بين الحين والآخر.

كما أكد إعادة تصحيح شعار سياسة الانفتاح الاقتصادي وتبني مصطلح الانفتاح الإنتاجي بدلاً من الانفتاح الاستهلاكي وذلك عندما عقد مؤتمر للاقتصاديين المصريين، عام١٩٨١؛ لبحث أفضل السبل لحل المشكلة الاقتصادية، ورفع شعار الطهارة ومحاربة الفساد(٧١) وتطرق في ذلك إلى قضيتين مهمتين هما(٧٢):

- الاعتماد الكامل على المعونة الأمريكية والتي تشمل المنحة التي لاتُرد والقرض الميسر الذي بلغ حجمه ٢.١ مليار دولار سنويًا، حتى صارت جزءًا لايتجزأ من الإيرادات الثابتة في الدخل القومي للدولة.
- تزايد حجم الديون الخارجية حتى تحولت إلى أزمة حقيقة عجزت الموارد الداخلية عن سدادها، حتى وصل الدين الخارجي إلى مايقرب من ٦٠ مليار بنهاية، عام ١٩٩١.

وقد ارتكن النظام للدستور المصري السائد منذ حوالي أربعين عامًا، وهو دستور ١٩٧١،الذي أُلغى فيه التوجه الأيديولوجي الاشتراكي الذي كان سائدًا في عهد عبد الناصر، كما حُذفت العبارات التي كانت تشير إلى القطاع العام، وأعطى الدستور لرئيس الجمهورية مكانة مُتميزة في النظام السياسي، فولاه الحق في تولي السلطة التنفيذية وممارستها، وتعيين مجلس الوزراء وإصدار اللوائح التنفيذية لتنفيذ القوانين، وإعلان حالة الطوارئ، وإبرام المعاهدات(٧٣).

وتباعًا لذلك توالت عديد من التعديلات كنوع من التغيير وتوسيع الهامش الديمقراطي والإصلاح السياسي كان أهمها الإصلاح الدستوري لاختيار رئيس الجمهورية بنهاية، عام ٢٠٠٥، ودعوة الرئيس فيها لإجراء حوار وطني بين الحزب الديمقراطي وأحزاب المعارضة، وذلك بالنظر في تعديل المادة (٧٦) من الدستور التي تتعلق بطريقة اختيار الرئيس بإلغاء طريقة الاستفتاء وتحويلها إلى طريقة الانتخاب بين أكثر من مرشح، مع استثناء قيادات من الأحزاب من الانتخابات الرئاسية(٧٤).

ولقد عرف الشارع السياسي المصري ثقافة التجاهل التي مارسها الحزب الحاكم ضد أحزاب المعارضة من تجاهل لمطالبهم، وضيق مساهمة الأفراد والجماعات في عملية صنع

القرار السياسي والنظر إلى تطلعاتهم على أنها غير شرعية، مما أدى لشعورهم بعدم الرضا وانتشار مشاعر الاغتراب والإحباط[٧٥].

وعلى الرغم من أن الدستور كان ينص على حق المصريين في تكوين أحزاب، وإعطاء مزيد من الحرية في التعبير عن أرآئهم والمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الواقع الفعلي لم يكن يُعبرعن ذلك بسبب القوانين الصارمة التي كانت تُقيد الحريات والحقوق، وإعلان حالات الطوارئ المستمرة، واحتكار الدولة لوسائل الإعلام والصحافة احتكارًا مطلقًا، مما أكد أن هذا النظام كان سلطويًا يفتقر إلى أبسط حقوق الديمقراطية[٧٦]، ولعله تجدر الإشارة إلى أهم أسباب الركود السياسي الذي أصاب مصر خلال فترة الدراسة، من ذلك[٧٧]:

- ترك القيادة لمصلحة أجيال قديمة تكونت معارفها وخبراتها في عقود ماضية.
- العقم المبكر الذي أصاب الديمقراطية السياسية، والذي بدأه الرئيس السادات في أواخر عهده والانفراج الديمقراطي الشكلي الذي بدأ في منتصف الثمانينات ثم التراجع عنه لاعتبارات تعلقت بطبيعة مواجهة موجات العنف الأصولي؛ حيث أسهمت في إعاقة تطور نمط الديمقراطية من أعلى.
- التعددية الحزبية، حيث خضعت الأحزاب السياسية الحكومية للخضوع للبيروقراطية الحزبية والطاعة، في حين أن الواقع الاجتماعي والسياسي اختلف عن ذلك لوجود جمود في الفكر السياسي وسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي المعتمد على جهاز الدولة، وافتقاره إلى القواعد الجماهيرية.
- تهميش القضايا المتعلقة بالديمقراطية والتنمية السياسية لصالح الارتداد إلى الانتماءات الدينية تعويضًا عن انتماءات سياسية محظورة.
- وجود القوانين المُعوقة للتطور الديمقراطي مثل قانون الطوارئ وقانون الأحزاب وبعض وقائع التعذيب، مما نتج عنه الخوف والعزوف عن الخوض في القضايا السياسية.
- نوعية الصفوة السياسية البارزة على سطح المناخ السياسي التابعة للسلطة.

- طريقة صنع القرارات السياسية وغير السياسية التي تصنع بعيدة عن الشعب وقريبة من توجهات الحكومة، وإعلانها قبل مناقشتها مع من تخصه.

رابعًا: الأوضاع الثقافية:

انعكست الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ثقافة المجتمع، فالثقافة هي مرآة لهذه الأوضاع وتعبر عنها وهي السمة المُميزة للإنسان والتي تميزه عن باقي المخلوقات الأخرى بما تمثله من إطار جامع لكل خصائصها من قيم وأخلاق وعادات وسلوك ورؤى وطموحات مستقبلية، وقد اتسم العصر الذي نعيشه بعديد من السمات والخصائص التي ازداد فيه التأثير العام والعالمي والشامل بالنسبة للحضارة التي ننضوي تحت مظلتها(٧٨).

١. ثورة يوليو والثقافة.

بدأت التحولات الثقافية مع ثورة يوليو١٩٥٢، بالتوجه نحو الاشتراكية كأيديولوجيا توجه التنمية ، ثم تراجع هذا التوجه بصدور قوانين رأس المال العربي والأجنبي التي أكدت دفع المجتمع عن طريق التنمية الرأسمالية، وصاحب هذا التوجه معاناة الشرائح الاجتماعية المتوسطة والصغيرة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وتسيد عرش الولايات المتحدة كقطب واحد يسيطر على العالم، سعت هذه القوه العظمى لبناء نظام عالمي محكوم بآليات العولمة(٧٩).

ففي ظل سيادة الثورة ازدهرت الثقافة بعدة أوجه كان أبرزها: انخفاض نسبة الأمية في التعليم، ونجاح الدولة في توظيف أدوات الإعلام المختلفة لخدمة السلع الثقافية والتوازن بين التثقيف والترفيه، مع نهوض صناعة السينما وغزو الأفلام المصرية لدول الشرق الأوسط وأفريقيا، وعودة حصص الموسيقى إلى المدارس، وظهور جيل يتذوق الفن الراقي الذي لا يعترف بالفوارق بين الأمم، مع تقدم المسرح والأنشطة الرياضية(٨٠).

٢. الانفتاح والثقافة.

ولقد ظل هذا الزخم الثقافي طوال عصر عبد الناصر، واستمر بقوة الدفع الذاتي في السنوات الأولى من حكم السادات، حيث كان متأثرًا في نشأته الأولى ببقايا الثقافة التقليدية التي سادت في القرية المصرية، مما أدى للمزج بين الثقافتين التقليدية والمدنية، فكان الشكل

الديمقراطي يعبر عن الثقافةالمدنية، أما جوهر الممارسة الفعلية فكان يعبرعن الثقافة التقليدية(٨١).

وكان من أهم التطورات التي طرأت على نسق القيم والثقافة في ظل سياسة الانفتاح: تراجع السياسات والتوجهات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية، والانبهار بالنموذج الغربي، حيث سادت قيم الفردية واللامبالاة بمصالح المجتمع، وارتبطت هذه القيم بمصالح رأسمالية الانفتاح لتسود على الطبقتين الوسطى والدنيا، فتدهورت قيمة العمل المنتج، والاتجاه إلى كافة الوسائل غير المشروعة مثل التهريب والاحتيال والسمسرة، مما أدى لتدهور قيمة التعليم والثقافة(٨٢).

٣. العولمة الثقافية والغزو الثقافي.

وقد أثرت العولمة الثقافية على مُجتمعنا المصري من جوانب ثقافية عديدة، حيث فرضت عدة مفاهيم كانت أهمها:حرية التعبير والسخرية من كل شيء، وأنواع الأطعمة الغذائية المتعلقة بالغرب وطريقة الطهي مثل: الهامبورجر والكوكاكولا، وارتداء الجينز والكاسيت الأمريكي، والمسلسلات والأفلام التي تنشر أفكارًا وأخلاقيات ومفاهيم بعيدة كل البعد عن معتقداتنا وتقاليدنا(٨٣).

فضلاً عن احتلال وسائل الإعلام مكانة بالغة الأهمية في المجتمع المصري على كافة المستويات، خاصة عند ظهور الأقمار الصناعية التي أدت لتقوية البرامج الأجنبية وانتشار الأفلام والمؤسسات الإعلامية الأجنبية التي نشرت الثقافة المتعلقة بالجرائم والعنف كوسائل للتسلية(٨٤)، مما كان له من آثار عاطفية ضارة على الأطفال يُمكن أن تؤدي بهم إلى سلوك منحرف، كأن يتأخر الطفل عن أداء واجباته المدرسية، ومشاهدة التلفاز التي تؤخره عن النوم ليصبح غير مستعد لتلقي الدروس بانتباه(٨٥).

علاوة على هيمنة السينما الأمريكية على الثقافة المرئية وإضاعة الفرصة على الناشئين لعرض أفلامهم في بلدهم؛ نظرًا للأرباح الطائلة التي تحققها الأفلام الأمريكية في السينما والتلفاز والفيديو، فبعد أن كانت تقدم الفنون رؤية جديدة إبداعية تحولت إلى سلعة استهلاكية، وثروة فنية لخدمة رأس المال(٨٦).

وبالنظر إلى اللغة العربية والتي تُعد الركيزة الأساسية للثقافة المصرية، فقد تم إهمالها خاصة في ظل ثقافة العولمة؛ بسبب انبهار المجتمع وولعه بتعليم اللغات الأجنبية كلغة أساسية للتدريس في المدارس، مما أدى لقصور في دور مناهجالمدارس وطرق التدريس، وأصبحت مهارة إتقان هذه اللغة أداة مهمة للتعامل مع المؤسسات الأجنبية وبنوك الاستثمار، حيث استتبع ذلك مُزاحمة اللغات الأجنبية للغة العربية، إضافة لانتشار المدارس الأجنبية ومدارس اللغات في التعليم العام، حيث أصبح استعمال الكلمات الأجنبية في الحديث مثل إضافة حرف "كو" في المحلات التجارية مثل فريدكو و نادركو، ومما صدر في إحدىوثائق هيئة رسمية لفظ " الجندر"، بعد لفظ، الجنس أو النوع توضيحًا للمعنى العربي(٨٧).

وحصيلة ذلك ترجع إلى الأوضاع العامة التي سادت المجتمعات العربية، وسيطرة النظم الغربية على العقل العربي والإسلامي الذي تعارض مع الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب الإسلامية من أجل فرض لغاتها وثقافاتها ونظم حياتها على شعوب العالم الثالث غير القادرة على حماية خصوصياتها(٨٨)، مما يضطر المجتمع للاستجابة إلى العولمة الثقافية التي تعد من أهم مظاهر الغزو الثقافي الذي تنادي به خاصة للشعوب العربية؛ وذلك لدمجها في ثقافة عالمية واحدة هي الثقافة الأمريكية بمنتجاتها التقنية والثقافية(٨٩) ليطلق عليه مجمع الإعلام الشامل الذي يقوم على اقتصاد السوق وهيمنة الفضائيات ووسائل الاتصال الحديثة والمتطورة.

ومن المهم توضيح أن الازدواجية في التعليم بظهور تعليم وطني وتعليم أجنبي كان له أثره البالغ في فتح أبواب الثقافة المصرية أمام أنواع متعددة من الثقافات الغربية، وأصبحت المناهج تُدرس مع ما يتسق مع التعليم في البلد المنشأ بحيث يتخرج الطلاب المصريون وهم يعلمون كثيرًا عن الدولة الأجنبية ويجهلون كثيرًا عن بلدهم مصر(٩٠).

خامسًا:أثر الأوضاع المجتمعية على التعليم الأساسي في مصر.

وبالجُملة انعكست الأوضاع المجتمعية على التعليم الأساسي في مصر، فقد كان للأوضاع الاقتصادية المتردية أثرها على التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة حيث:

١. تعرض الإنفاق على التعليم في مصر للتهديد؛ نظرًا لتراجع دور الدولة في الإنفاق عليه نتيجة للأزمة الاقتصادية، ووجود قطاعات عديدة من المسئولين مازالت تنظر إلى الإنفاق على التعليم باعتباره إنفاقًا خدميًا وليس استثمارًا مهما سيتأخر مردوده.

وبمتابعة تطور الميزانية المخصصة للتعليم اتضح منها أن نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام للدولة بلغت حوالي ١٥.٦%، عام ٢٠٠٠، إلى أن وصلت، عام ٢٠٠٨، إلى ١١.٩%، مما يؤكد عدم الاهتمام بالتعليم كقطاع مهم من قطاعات الدولة، أما بالنسبة للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى الإنفاق على التعليم وصلت، عام ٢٠٠٠ إلى ٦٧.١% ووصلت، عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨.٧% أي بنسبة ١.٥% تحسن، وهذا يؤكد على عدم وجود أي تطور أو تحسن في نسب الإنفاق على التعليم بصفة عامة والأساسي منه بصفة خاصة[٩١].

٢. اتجاه الدولة إلى تشجيع المدارس الخاصة واللغات[٩٢]فطبقًا لبيانات وزارة التربية والتعليم اتضح أعداد المدارس الحكومية والخاصة تبعًا للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، فيما يلي[٩٣]:

- أن أعداد المدارس الحكومية في المرحلة الابتدائية، عام ١٩٩٢، وصلت إلى١٤.٦٥٤ بنسبة ٩٣.٦%، والخاصة إلى ٩٩٣ مدرسة بنسبة ٦.٣% من إجمالي المدارس الابتدائية الحكومية والخاصة في مصر، أما عام ٢٠٠٩، فوصلت أعداد المدارس الحكومية إلى ١٥.٣٢٩ بنسبة ٩٠.٤% والخاصة إلى١.٦٦٢ مدرسة بنسبة ٩.٥% من إجمالي المدارس الابتدائية الحكومية والخاصة في مصر، مما أدى لانخفاض نسبة المدارس الحكومية بل تناقصت بنسبة ٣% تقريباً، على العكس في المدارس الخاصة التي تزايدت نسبتها إلى ٣ % تقريبًا مما يؤكد تشجيع المدارس الخاصة وإهمال المدارس الحكومية.
- وصلت أعداد المدارس الحكومية، عام١٩٩٢ في المرحلة الإعدادية إلى ٥.٥٥٢ مدرسة بلغت نسبتها٩٢.٤% والخاصة إلى٤٥٦ مدرسة بنسبة ٧.٥% من إجمالي المدارس الإعدادية الحكومية والخاصة في مصر، بينما وصلت، عام ٢٠٠٩، إلى٨.٦٢٦ بنسبة ٨٧.٥% في الحكومية والخاصة إلى ١.٢٢٨ بنسبة ١٢.٤%

لإجمالي المدارس الإعدادية الحكومية والخاصة في مصر، مما يؤكد ازدياد نسبة المدارس الخاصة التي وصلت لحوالي ٥% بينما قلت في الحكومية بحوالي ٥%.

أما بالنسبة لأعداد المدارس اللغات الرسمية والخاصة للمرحلتين الابتدائية والخاصة فتبين الآتي[٩٤]:

- وصلت أعداد المدارس الابتدائية، لعام١٩٩٢، إلى٧٠ مدرسة في التعليم الحكومي الرسمي بنسبة ٢٢.٥ % من إجمالي المدارس اللغات الرسمية والخاصة في مصر، ووصلت، عام ٢٠٠٩، إلى ٤٥٩ مدرسة بنسبة ٤٨%، أما في الخاص فوصل،عام ١٩٩٢، إلى ٢٤١ مدرسة بنسبة ٧٧.٥% من إجمالي المدارس اللغات الرسمية والخاصة في مصر، حتى وصلت،عام ٢٠٠٩، إلى ٤٩٨ مدرسة بنسبة ٥٢% من إجمالي المدارس الرسمية واللغات في مصر، مما أكد تشجيع المدارس اللغات في مصر في تلك المرحلة.
- وعن المرحلة الإعدادية فلوحظ، عام ١٩٩٢، وصول أعداد المدارس الرسمية إلى ٣٩ مدرسة بنسبة ١٨.٥% من إجمالي المدارس اللغات الإعدادية، حتى بلغت، عام ٢٠٠٩، إلى ٣٠٢ مدرسة بنسبة ٤١.٧%، أما بالنسبة للمدارس الخاصة فقد وصل عددها، عام ١٩٩٢، إلى ١٧١ مدرسة بنسبة ٨١.٤% من إجمالي المدارس اللغات في مصر، إلى أن وصل أعدادها إلى ٤٢٢ مدرسة بنسبة ٥٨.٢%، مما دل وجود تحسن في كلا النوعين من التعليم ولكن التعليم الخاص يتفوق في العدد على التعليم الرسمي.

٣. تزايد نسب الأمية والتسرب نتيجة لانخفاض قدرة التعليم الابتدائي وعدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل في قبول التلاميذ للمرحلة الابتدائية[٩٥]، ففي، عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة الأمية ٢٩.٦% طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[٩٦]، مما دل على وجود نسبة كبيرة من الأميين والمتسربين خارج التعليم.
٤. انخفاض قدرة الدولة على القيام بواجباتها في إنشاء المدارس وصيانتها.
٥. التأثير على مستويات الطلاب العلمية وذلك عندما تم تخفيض سنوات التعليم الابتدائي طبقًا للقرار الوزاري رقم (٢٣٣) لعام ١٩٨٨، لتصبح خمس سنوات بدًلا

من ست[٩٧]، حيث تم دمج مقررات الصف الرابع الابتدائي مع مقررات الصف الخامس الابتدائي، وقد أثبتت الدراسات التي أُجريت على تحصيل تلاميذ الصف الثاني الإعدادي في مادة العلوم أثر خفض عدد سنوات الدراسة بالحلقة الابتدائية على تحصيل تلاميذ المرحلة الإعدادية، وتوصلت إلى أن نتائج حذف الصف السادس بالحلقة الابتدائية قد أثر على مستويات التلاميذ العلمية في تحصيل العلوم، مما أعاق تعليمهم لبعض المفاهيم في الحلقة الإعدادية[٩٨].

٦. معاناة الأسر ذات الشرائح محدودة الدخل من تعليم أبنائها الذي كان من المفترض أن يكون مجانيًا وفقًا للدستور حتى لجأت للمساجد والكنائس بديلاً للدروس الخصوصية لتوفير نفقات التعليم والدفع بأبنائهم لسوق العمل[٩٩].

٧. ظاهرة العولمة وما طرأ عليها من تحولات كان لها تأثيرها على اقتصادنا القومي، حيث تخلت الدولة عن نشاطها الاقتصادي واتجهت إلى الخصخصة، وانتقال رؤوس الأموال، وأدى ذلك بالتبعية إلى الهجرة خارج البلاد حتى أصبحت مصر سوقًا مفتوحًا لمختلفالاستثمارات وأهم هذه الاستثمارات هو الاستثمار في مجال التعليم، حيث ثبت ارتفاع كبير في نسبة الأمية وانخفاض كبير في نسبة المقيدين في التعليم الأساسي، مما يحتاج للاهتمام بالتعليم حتى نستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تحدث من حولنا[١٠٠].

وتأسيسًا على ما سبق اتضح أن الأوضاع الاقتصادية بدءًا من عبد الناصر الذي طبق الاقتصاد الموجه ومرورًا بالسادات الذي قضى على هذه المرحلة واتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي وشجع الأجانب على استثمار أموالهم في مصر، قد أغرق مصر في الديون، وأكد مبارك هذه السياسة عند تطبيقه لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، مما كان له آثاره السلبية على قطاعات الاقتصاد المصري.

ومن ناحية أخرى انعكست الأوضاع الاجتماعية على التعليم حيث أحدث التعليم حراكًا اجتماعيًا ملحوظًا بين الطبقات العليا والوسطى والدنيا تأسيسًا وترسيخًا لمبدأ العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص التعليمية ومن هذه الأوضاع[١٠١]:

- التفاوت في مستوى معيشة الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة،تبعًا للتغير في مستويات الدخول، مما يوجد وجود فجوة واضحة في أنواع التعليم.
- التأثير السلبي على الطبقة المتوسطة وعُمال المدن والريف، مما أدى بهم للعمل الإضافي أو السعي للهجرة أو اللجوء للرشوة والتطرف.
- التمايز الاجتماعي داخل الطبقة الواحدة؛ أي أن هناك شرائح اجتماعية استفادت من هذه التغيرات وأخرى تضررت منها مثل: الشريحة العليا من الطبقة الوسطى.
- التحسن الواضح في دخول واستهلاك رجال الأعمال، ومن يعملون بقطاع التجارة الخارجية وزيادة أنشطة السوق السوداء والتهريب والاستهلاك الترفي، والذي أوجد فجوة كبيرة بين هذه الطبقة والطبقات الأخرى في المجتمع.
- الاستثمار في القطاع الخاص بظهور المدارس الخاصة على حساب المدارس الحكومية، مما أعاق كثيرًا من شرائح المجتمع على إلحاق أبنائهم بالمدارس.
- تراجع مجانية التعليم، وظهور التعليم الموازي وانتشار الدروس الخصوصية، والذي أعاق أصحابالدخول الفقيرة على إلحاق أبنائهم للمدارس.
- التفاوت الواضح بين التعليم الحكومي المجاني والتعليم الخاص مدفوع الأجر، مما أدى لانتشار الأمية التي لا يزيد تحسنها عن ١.٥% في العام الواحد.
- وجود نسبة كبيرة من تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي خارج التعليم وخاصة في ظل الزيادة السكانية الكبيرة التي تتزايد عامًا بعد الآخر بمعدلات متفاوتة، تنال الإناث حظًا قليلاً منه.

وبمقارنة فئات السن من ٦-١٢ (المرحلة الابتدائية)، ومن ١٣-١٥ (المرحلة الإعدادية) اتضح الآتي[١٠٢]:

- **بالنسبة للمرحلة الابتدائية:** وصلت أعداد المقيدين للذكور إلى (٣.٧٢١.٦١٧) تلميذًا بنسبة ٩٠.٧% من شريحة السكان في الفئة العمرية من ٦-١٢ سنة، عام١٩٩٢، أما الإناث فوصلت إلى (٣.٠٦٩.٥١١) تلميذة بنسبة ٨٠.٤ % من شريحة السكان في نفس الفئة العمرية، وقد تزايدت أعدادهم، عام ٢٠٠٩ إلى

(٤.٨٢٥.٩٤٢) للذكور بنسبة ٨٢.٨% والإناث (٤.٥٠٨.٣٨٠) تلميذة بنسبة ٨٢.٩ % من شريحة السكان في الفئة العمرية من ٦-١٢ سنة.

- **بالنسبة للمرحلة الإعدادية:** وصلت أعداد المقيدين في المدارس للذكور، عام١٩٩٢، إلى (١.٨٥٠.٧٠٠) تلميذ بنسبة ٩٩.٥% من شريحة السكان في الفئة العمرية من ١٣-١٥ سنة، وللإناث كانت (١.٤٩٣.٥٤٦) بنسبة٨٦.١%، ووصلت في، عام ٢٠٠٩ إلى (٢.٠٩٤.٩٠٩) تلميذ بنسبة٧٧.٦% من شريحة السكان في نفس الفئة العمرية من للذكور،أما الإناث فاستمرت في الانخفاض حتى وصلت، عام ٢٠٠٩ إلى (١.٩٩١.١٦٣) بنسبة ٨٠.٥% من نفس الفئة العمرية.

اتضح مما سبق أن نسبة التلاميذ خارج التعليم تتركز في المرحلة الإعدادية، وتفوق المرحلة الابتدائية خاصة للذكور، وهذا ما توضحه الدراسة من تغير الأوضاع الاجتماعية التي تجعل الآباء غير قادرين على استمرار أبنائهم في التعليم كأن تقل نسبة قيدهم في المرحلة الإعدادية.

أما فيما يتعلق بأثر الأوضاع السياسية سواء السياسة الخارجية أم الداخلية لمصر، فكان لها أثرها كذلك على التعليم الأساسي ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية، وتقرير مجموعة الـ١٩ ومبادرة كولن باول ومبادرة مجموعة الثماني من محاولة للتدخل السافر في التعليم، حيث تدور القواسم المشتركة لتلك المبادرات حول[١٠٣]:

- إنشاء مدارس أمريكية في مصر لكل مراحل التعليم العام على أن تكون هذه المدارس مؤهلة للالتحاق بالجامعات الأمريكية.
- الاعتماد على الخبراء الأكاديميين في إدارة المدارس.
- تنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية والتأهيلية للمعنيين بالعملية التعليمية في هذه المدارس، وتعقد لهم دورات داخل البلاد العربية وفي الأراضي الأمريكية، بما يؤكد الصورة الأمريكية المُثلى في الديمقراطية ونظم الحكم.
- تخفيض تكاليف الالتحاق بهذه المدارس لتشجيع أكبر عدد ممكن من التلاميذ للانخراط بها.

- إنشاءما يطلق عليها"نوادي الحرية الأمريكية" لمُمارسةمنهج الحياة الأمريكية.
- إنشاء سلسلة من المشروعات الاقتصادية الأمريكية لتمويل تلك المدارس ولإيجاد فرص عمل لخريجي تلك المدارس.
- تشجيع تعليم البنات والمرأة على القيام بدور مباشر في الحياة السياسية.
- اعتماد برنامج منفصل للترجمة إلى العربية في السياسة والاقتصاد والتربية؛ لتكون مراجع توزع على طلاب وطالبات المدارس في مختلف المراحل.
- إعداد العقل التربوي العربي وإعادة تشكيله بما يتفق ومصالح الدول الغربية حيث تتضمن تلك المبادرات تدخلاً سافرًا وخاصة في مقررات التربية الدينية والتاريخ واللغة العربية.

ونلاحظ كذلك أن برنامج المساعدات الذي تديره الوكالة الأمريكية للتنمية قد بدأ، عام ١٩٧٥ لانتهاج مصر لخط سياسي قائم على تحقيق السلام مع إسرائيل، هذا وقد دخل التعليم ضمن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر مع بداية الثمانينيات، وكان قد سبق ذلك قيام الجانب الأمريكي بالوقوف على مشكلات التعليم في مصر عام ١٩٧٩ ثم تلا ذلك أول اتفاق لمنحة (مشروع التعليم الأساسي) في ١٩٨١/٨/١٩[١٠٤].

ومن بين نتائج الأوضاع السياسية القيود التي فرضها القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧، على العمل الحزبي والتي أدت للتدخل في عمل الأحزاب وتنفيذ برامجها، إضافة إلى صدور القانون رقم(٣٣) لسنة ١٩٧٨ لزيادة تقلص الممارسات الحزبية، مع ضعف في البنية الداخلية،وقصر أنشطةالحزب على مجموعة قليلة من المستفيدين والتي تحرم شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من الاستفادة بالخدمات التربوية والتعليمية التي تقدمها هذه الأحزاب خاصة في مجال فصول التقوية ومحو الأمية وتحقيق ديمقراطية التعليم والتوسع في التعليم المجاني[١٠٥].

ومن ناحية أخرى انعكست الأوضاع الثقافية على التعليم الأساسي من حيث[١٠٦]:

- تأثر المعلم بالأوضاع الثقافية المتغيرة وانعكاسها بالسلب على المتعلمين.
- تراجع بث القيم التربوية في المؤسسات التعليمية.

- انتشار المدارس الأجنبية التي تهدد بتشويه هُوية الأجيال القادمة.
- إخضاع العالم لتأثيرات معلوماتية وثقافية ومبادئ لا تتلاءم مع قيمنا ومبادئنا.
- جعل النظم التربوية للدول الإسلاميةومناهجها تابعة للتعليم الغربي.
- ازدياد أعداد المدارس الأجنبية والمدارس اللغات طبقًا للإحصائية التي حصلت عليها الدراسة من الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي بوزارة التربية والتعليم، ولم يكن الهدف من فتحهذه المدارس أغراضًا تعليمية فحسب بل كان رجال الإرسالية يتركون المدارس للأهالي أو يُغلقونها حالما تتكون جالية بروتستانتية.
- توزيع الكتب والدوريات العلمية الأمريكية على المدارس في صورة هدايا.
- غزو الأفلام السينمائية والمسلسلات الأجنبية التي توزع مجانًا على الدول، حيث لها تأثير كبير في نشر الثقافة الأمريكية والأفكار الغربية.

خاتمـة

تناول هذا الجزء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مصر في الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٩، فإذا نظرنا إلى الأوضاع الاقتصادية لاحظنا انقلاب السادات على توجهات ثورة يوليو حيث ارتمى في أحضان الغرب وانحاز للطبقة الرأسمالية وذلك عند إصداره عديد من القوانين التي كان أهمها تقلص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، الأمر الذي أوقع مصر في مأزق لم تستطيع حتى اليوم التخلص منه وعرضها لكثير من المشكلات من تدهور في قطاعات الاقتصاد المصري وتدهور معدلات التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة .....الخ، واستمرت هذه الأوضاع بمجيء مبارك بل وازدادت سوءًا مما زاد من الديون الداخلية والخارجية للبلاد.

أما عن الأوضاع الاجتماعية فقد تفاوتت سياسة عبد الناصر الذي انحاز للطبقتين الوسطى والدنيا من الشعب المصري لتوفير فرص عمل لهم ومعيشة كريمة لهم، وذلك كان على العكس مما سارت عليه سياسة السادات الاجتماعية التي أعطت الفرص والمنح لأصحاب الدخول المرتفعة للتوسع على حساب الطبقتين الوسطى والدنيا؛ مما أحدث فجوة كبيرة بينهما ما زالت مستمرة في عهد مبارك الذي توسع في إحداث الفجوة بين الطبقات بظهور طبقة رجال الأعمال في مصر والثراء الفاحش الذي تفاقم في عهده.

ومن الناحية السياسية اتضح كذلك تخلي السادات ومن بعده مبارك عن سياسة عبد الناصر والمناداة بحزب واحد وسياسة عدم الانحياز وشعوره القومي بهموم الأمة العربية والعمل جاهدًا على حل مشكلاته، ولكن سرعان ما تغير الحال بقدوم السادات الذي نادى بالتعددية السياسية وإنشاء منابر سياسية، والتقرب من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي استمرت بعد وفاته مع مبارك الذي ظل حريصًا كل الحرص على استمرار وتكريس هذه العلاقات خاصة بمعاهدة السلام مع إسرائيل التي تجعله دائمًا على علاقة طيبة بالولايات المتحدة.

ولقد انعكست هذه الأوضاع على الثقافة، فهي بمثابة العقل المفكر والمدبر، ومن خلال ما سبق اتضح الاهتمام بالثقافة والمثقفين في ظلال ثورة يوليو، مع إعطائهم الفرص

للترقي والتقدم، وعند قدوم السادات أحدث تغيرًا بتقليده النموذج الثقافي الغربي ومحاولة تطبيقه في المجتمع المصري مما غير كثير من سلوك وثقافة المصريين، واستمر ذلك التغيير بحلول آفة العولمة التي توغلت في أعماق المجتمع المصري وأثرت على تفكيره وسلوكه وأخلاقه، فقد تغيرت مظاهر كثيرة مثل الملبس والمأكل وأسماء المحلات والشوارع، والأهم من ذلك أزمة اللغة العربية التي انحدرت وتم استبدالها باللغات الأجنبية مما أدى لانتشار المدارس الخاصة والمدارس اللغات.

ونتاجًا لهذه الأوضاع والسلبيات فقد أثرت على التعليم بصفة عامة والأساسي منه بصفة خاصة، مما أدى لظهور عدة مشكلات منه للمعلم والمتعلم والمناهج التعليمية والتقويم والتمويل.

الهوامش

١. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٦٣.

٢. حسنين توفيق إبراهيم: الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٦.

٣. جلال أمين: مصر والمصريون في عهد مبارك "١٩٨١-٢٠١١"، ط٢، دار الشروق، القاهرة،٢٠١١، ص٨٨.

٤. أحمد الشربيني: الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص١٤، ١٥٩.

٥. حسني مهران: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد(٨)، العدد (١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص١٦- ١٧.

٦. جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟، تطور المجتمع المصري في نصف قرن "١٩٤٥-١٩٩٥"، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٥-٣٣.

٧. أحمد السيد النجار: الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، مركز المحروسة للخدمات والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٢٦.

٨. فؤاد مرسي: هذا الانفتاح الاقتصادي، ط (٢)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٦، ١٠.

٩. إبراهيم العيسوي: في إصلاح ما أفسده الانفتاح، سلسلة كتاب الأهالي، العدد (٣)، د.ن، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص١٣٥-١٣٦.

١٠. رمزي زكي: قضايا مزعجة " مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٥٨.

١١. جلال أمين: مصر والمصريون في عهد مبارك، مرجع سابق، ص٩٧.

١٢. رمزي زكي: قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص ٧٢.

١٣. انظر:

- عادل غنيم: أزمة الدولة المصرية المعاصرة، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٦.

- World Bank, World Development Report, World Bank, Washington,1981, P.162.

١٤.سلوى محمود أبو ضيف: الآثار الاقتصادية للمعونة الأمريكية لمصر" دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٦٢-٦٣.

١٥. منير إبراهيم هندي: التجربة المصرية في الخصخصة، في: أحمد صقر عاشور"محرر": التحول إلى القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٤٥-١٤٦.

١٦. منى قاسم: الإصلاح الاقتصادي في مصر"دور البنوك والخصخصة وأهم التجارب العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٢١-٢٢.

١٧. رمزي زكي: في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية عالمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٨٩.

١٨. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٢٢٧-٢٢٨.

١٩. سيمون برواملي ورآي بوش: التكيف في مصر، الاقتصاد السياسي للإصلاح، في: الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر" البنك الدولي والزراعة والفلاحون، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص٢٠-٢١.

٢٠. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

٢١. معهد التخطيط القومي: الاقتصاد المصري٢٠٠٦/٢٠٠٧، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٠.

٢٢. وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية "٢٠٠٢-٢٠٠٧"وخطة عامها الأول، وزارة التخطيط، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٣.

٢٣. وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ العام الخامس من الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وزارة التخطيط، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص١١-١٢.

٢٤. معهد التخطيط القومي: الاقتصاد المصري٢٠٠٦/٢٠٠٧، مرجع سابق، ص١١. يُعـــــــرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر

للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية.

٢٥. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف " الأسباب- العلاج "، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٤.

٢٦. حسني مهران: مرجع سابق، ص١٨.

٢٧. وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مصدر سابق، ص ١٢.

٢٨. معهد التخطيط القومي: الاقتصاد المصري ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مرجع سابق، ص١١.

٢٩. معهد التخطيط القومي: الاقتصاد المصري ٢٠٠٩/٢٠٠٨، معهد التخطيط القومي، القاهرة،٢٠٠٩، ص٣٤.

(•) يُعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والفجائي في المستوى العال للأسعار، بحيث تفقد النقود قوتها الشرائية خلال هذا الارتفاع وتعجز بعد ذلك عن أداء وظائفها.

٣٠. رمزي زكي: في وداع القرن العشرين" مرجع سابق، ص٢١٠.

٣١. البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، القاهرة، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ص٦٥.

٣٢. البنك المركزي المصري: التقرير السنوي٢٠٠٩/٢٠٠٨، قطاع البحوث والتطوير والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٨.

٣٣. محمود محمد رضا: استدامة الدين الخارجي، اختبار للحالة المصرية، بحوث اقتصادية عربية، السنة (١٥)، العدد (٤٢)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

٣٤. انظر:

- أحمد السيد النجار وآخرون: التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية في صعيد مصر، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، منتدى حوار الثقافات، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٩.

- عبير فرحات علي: انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على مديونية مصر الخارجية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (١٤)، العدد (١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٠.

٣٥. البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ١٩٩٧/١٩٩٦، البنك المركزي المصري، القاهرة، ١٩٩٧، ص٨٥.

٣٦. البنك المركزي المصري: التقرير السنوي١٩٩٨/١٩٩٩، البنك المركزي المصري، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٩.

٣٧. البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، المجلد (٤٠)، العدد (٣)، البنك المركزي المصري، القاهرة، ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص٥٥.

٣٨. البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص١١.

٣٩. ضياء الدين زاهر: الإنفاق على التعليم المصري وتمويله، دراسة تحليلية نقدية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد (١٢)، العدد (٤٠)، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥١.

٤٠. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، السنة (٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٣٨.

٤١. انظر:

- رئاسة الجمهورية: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد(٣٥)، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص١٩.
- مريم رؤوف فرح: الأزمة المالية العالمية "الأسباب والتداعيات"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد(١٧)، العدد(٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٨٦-١٩٩.

٤٢. انظر:

- مها منير عبده: آثار الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الرابع عشر: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، الأبحاث وأوراق العمل، ١٢-١٣ ديسمبر، الجزء(١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١٩١-١٩٥.
- عبد الفتاح الجبالي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري" كراسات استراتيجية"، السنة (١٨)، العدد (١٩٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٠.

٤٣. جمال معوض شقرة: الحركة السياسية في مصر" ١٩٥٤-١٩٦١ "، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٣٣١-٣٣٢.

٤٤. جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟، مرجع سابق، ص٢٥.

٤٥. أحمد السيد النجار وآخرون: التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية في صعيد مصر، مرجع سابق، ص ص١١-١٢.

٤٦. عبد الباسط عبد المعطي: الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر،"١٩٧٥-٢٠٢٠م"، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص٧٣-٨٠.

٤٧. جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٣.

٤٨. رمزي زكي: وداعًا للطبقة الوسطى "تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة "، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٣٨-١٤٠.

٤٩. محمد علي سلامة : الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦-٧٧.

٥٠. فوزي منصور: الحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي، في: هاني عياد "محرر" : التحولات المجتمعية في مصر " أبعاد وآفاق "، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص١٢٦-١٢٧.

٥١. جلال أمين: ماذا حدث للمصريين ؟، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٢.

٥٢. نجلاء منير حامد: اتجاهات التنمية في التسعينيات، دراسة تطبيقية على برامج الصندوق الاجتماعي وبرامج شروق، دار المصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤٤.

٥٣. عادل لطفي: الرأسمالية الخاصة في مصر من أين وإلى أين ؟، مجلة أحوال مصرية، السنة (٤)، العدد (٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص١٩١-١٩٤.

٥٤. باهر شوقي وسامرسليمان: تشريح اقتصادي – اجتماعي للطبقة الوسطى، مجلة أحوال مصرية، السنة (١)، العدد (١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٦٤-٦٥.

٥٥. رمزي زكي: وداعًا للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص١٤١.

٥٦. عبد الباسط عبد المعطي: الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٠.

٥٧. إيمان جرير رمضان عبد الهادي: الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٨٦-٨٧.

٥٨. انظر:

- جمال علي زهران: ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥،ص٤١.
- جمال شقرة: مصر والصراع مع الغرب زمن عبد الناصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥٩. سعد الدين إبراهيم: مصر تراجع نفسها، سلسلة الأعمال الكاملة، المجلد (٥)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

٦٠. حسنين توفيق إبراهيم: الدولة والتنمية في مصر، الجوانب والمتغيرات السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٤٤-١٤٨.

للمزيد انظر: جمال شقرة: مصادر التكوين الفكري لقائد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ "جمال عبد الناصر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦١. جمال علي زهران: مرجع سابق،ص٤٢.

٦٢. رباب يحي عبد المحسن: كامب ديفيد، خروج مصر إلى التيه، مكتبة مدبولي،القاهرة، ٢٠٠٥،ص ص٧٥-٧٩.

٦٣. علي الدين هلال "محرر": موسوعة مصر الحديثة، المجلد (١)، الحكومة والنظام السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وزارة الثقافة بالتعاون مع World Bank، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٤.

٦٤. جمال علي زهران: مرجع سابق،ص ص ٤١-٤٢.

(•) السياسة التي اتبعها عبد الناصر وزعماء الدول الآسيوية والأفريقية في مؤتمر باندونج، عام ١٩٥٥، الذي تقلد رئاسته عبد الناصر لمحاربة الاستعمار والهيمنة الغربية التي تهدد بلادهم.

٦٥. السيد أمين شلبي: نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عامًا "٥٢-٢٠٠٢ "، مجلة السياسة الدولية، المجلد(٣٧)، العدد (١٤٩)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٢.

٦٦. جمال علي زهران: مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٤.

٦٧. وفاء الشربيني: سياسة مصر تجاه قضية التحرير السياسي والاقتصادي وتطوير التعليم في مصر والدول العربية ما بين رد الفعل للمبادرة الأمريكية والحاجة للإصلاح، في: نادية مصطفى محمود وزينب عبدالعظيم "محرران": الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، أعمال الندوة التي عقدت في القاهرة ٢٤-٢٥ يونيو، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٤٠٩-٤١٠.

٦٨. علي محمد السيد: الحرب الكونية على الإرهاب وبرنامج المعونة الأمريكية للتنمية، قراءات استراتيجية، السنة (١٠)، العدد(١٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١١، ١٧.

٦٩. حسن بكر أحمد: العلاقات المصرية الأمريكية مع تحول القرن العشرين، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص١٢٤-١٢٥.

٧٠. محمد ياسر الخواجة: الإصلاح السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في مصر، في: محمد ياسر الخواجة "محرر": الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر، رؤية مستقبلية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الإجتماع ١٣ مارس، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٦، ص ص ٢٤.

٧١. حسنين توفيق إبراهيم: الدولة والتنمية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

٧٢. محمد ياسر الخواجة: الإصلاح السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في مصر ، مرجع سابق، ص ٢٥.

٧٣. علي الدين هلال: النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل "١٩٨١-٢٠١٠"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٤٧-٥٨.

٧٤. إيمان محمد عز العرب: واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، في: محمد ياسر الخواجة "محرر": الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر، رؤية مستقبلية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع ١٣ مارس، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٦، ص١٦٩.

٧٥. محمد ياسر الخواجة: مرجع سابق، ص ص٢٥-٢٧.

٧٦. سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، الجزء (٢)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢.

٧٧. انظر:

- سلامة صابر العطار: التربية وقضايا العصر، مرجع سابق، ص ص٢٧٢-٢٧٤.
- مختار شعيب: البحث عن مصر، أمة في انتظار التغيير، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧٦.

٧٨. سلامة صابر العطار: مستقبل تربية الإنسان العربي، رؤية مقترحة في ضوء متغيرات العصر، في: التعليم في العالم الإسلامي" المؤتلف والمختلف"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السابع عشر في الفترة من ٣١يناير-١فبراير، الجمعية المصرية للتربية المقارنة ومركز الدراسات المعرفية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤١٦.

٧٩. علي ليلة: موقع المثقفين من التحولات الثقافية الاجتماعية، في: هاني عياد " محرر": الحراك الثقافي الاجتماعي في مصر..إلى أين؟ الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٨٣ -٨٧.

٨٠. مصطفى الفقي: من نهج الثورة إلى نهج الإصلاح، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٥٣-١٥٥.

٨١. سعد الين إبراهيم: مرجع سابق، ص ص٣١٢-٣١٣.

٨٢. محمد حسين أبو العلا: ديكتاتورية العولمة، قراءات تحليلية في فكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص١٩٠-١٩١.

٨٣. فوزية العشماوي: مخاطر العولمة على الهوية الثقافية " اللغة والتعليم والتاريخ "، في: محمود حمدي زقزوق "إشراف وتقديم": مشكلات العالم الإسلامي وعلاجها في ظل العولمة " الحلقة الثانية "، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، المؤتمر العام التاسع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الفترة من ٢٧-٣٠ مارس، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٤٤١-٤٤٣.

٨٤. عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (٨٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص٥٣.

٨٥. مصطفى محمد رجب: العولمة ذلك الخطر القادم، أسبابها- تداعياتها الاقتصادية – آثارها التربوية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عَمان، ٢٠٠٩، ص ص١٦٢، ١٦٤.

٨٦. ماري تريز عبد المسيح: الثقافة القومية بين العالمية والعولمة، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩ ،ص ص٢٠٣-٢٠٤.

٨٧. حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢١٠-٢١١.

٨٨. شمس الدين أندوى: آثار العولمة على التعليم الإسلامي، في: محمود حمدي زقزوق "إشراف وتقديم": مشكلات العالم الإسلامي وعلاجها في ظل العولمة " الحلقة الثانية "، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، المؤتمر العام التاسع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الفترة من ٢٧-٣٠ مارس ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٦٦٩-٦٧٠.

٨٩. حسن إبراهيم عيد وآخرون: نماذج من الغزو الثقافي في المجتمع المصري، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، أسيوط، ٢٠٠٦، ص ١٤.

٩٠. سعيد إسماعيل علي: ازدواجية التعليم وأثرها على ثقافة الأمة، دراسة للحالة المصرية، في: علي جمعة محمد وآخرون: الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، المجلد (١)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٠٦.

٩١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٢٩.

٩٢. أحمد عبد النبي عبد العال: خصخصة التعليم قبل الجامعي في كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية "دراسة مقارنة "، مجلة كلية التربية، الجزء(٢)، العدد (٧)، جامعة بني سويف، ٢٠٠٧، ص ص٥٣ -٥٤.

٩٣. وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: أعداد المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية والخاصة من ١٩٩٢-٢٠٠٩، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ، ٢٠١٠.

٩٤. وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: أعداد المدارس اللغات للمرحلتين الابتدائية والإعدادية" حكومي- خاص" من ١٩٩٢-٢٠٠٩، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٠.

٩٥. معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٧٧.

٩٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، متاح على الشبكة العالمية للمعلومات:

http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/227.pdf-22/11/2011

٩٧. علي صالح جوهر: انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٨، ص١٠.

٩٨. صبري باسط أحمد: أثر خفض عدد سنوات الدراسة بالحلقة الإبتدائية على تحصيل التلاميذ لعلوم الحلقة الإعدادية واتجاهاتهم نحوها، المجلة العربية للتربية، المجلد(١٨)، العدد (٢)،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٤.

٩٩. أماني مسعود الحديني: المهمشون والسياسة في مصر، مرجع سابق، ص٨٣.

١٠٠. حامد عمار: تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة، في: محمد نوار " معد": العولمة هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، دار جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧٠.

١٠١. فاطمة بركات عبد الفتاح: أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر خلال عقد التسعينيات، رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص١٣٠-١٣١.

١٠٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإدارة العامة للإحصاءات الحيوية: شريحة السكان من ٦-١٢سنة، ومن ١٣-١٥ سنة "" ذكور وإناث "، أما عن أعداد المقيدين : وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، أعداد المقيدين للمرحلتين الابتدائية والإعدادية "١٩٩٢-٢٠٠٩" وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٠.

١٠٣. محمد إبراهيم المنوفي: العلاقة بين أزمة التعليم المصري والبناء الاجتماعي "دراسة نقدية"، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية ٥-٦ مايو، المجلد(٢)، كلية التربية، جامعة الزقازيق،٢٠٠٩، ص ص ٢٣-٤٠.

١٠٤. أحمد اسماعيل حجي: المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، مرجع سابق، ص٩٢.

١٠٥. عوض توفيق عوض: مؤسسات المجتمع المدني ودعم العملية التعليمية، في: عوض توفيق عوض وناجي نخلة شنودة: أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٢.

١٠٦. انظر:

- علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٢٣٩.
- صلاح الدين المتبولي:التعليم المصري والقروض الأجنبية،مرجع سابق،صص٥٣، ٥٦.